

بيان خاص

ادانة واستنكار لاستهداف عناصر الدفاع المدني بالمتاراب بحلب

تلقت المفيدرية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان , المعلومات المؤلمة والمدانة, حول القصف الجوي للطيران الحربي لمدينة المتاراب في الريف الغربي لمدينة حلب حوالي 35 كم عن مركز المدينة, فزي تاريخ 26/4/2016 فقد تعرض مبنى الدفاع المدني الكائن في الجهة الشرقية الى تدمير القسم الاكبر من المبنى, وادى الى وقوع خمس ضحايا قتلى من عناصر الدفاع المدني, وجميعهم من بلدة الجينة الواقعة غربي المتاراب 3 كم وهم كل من:

1) حسين إسماعيل.

2) خالد بشار.

3) حمدو حاج إبراهيم.

4) احمد طارق عبد الله.

5) أحمد محمود.

كما أصيب عنصرين من الدفاع المدني وهم كل من:

1) محمد بكر.

2) عبود احمد المختار.

إننا في المفدراية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان، إن نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر المضاها والمضررين، وننوجه بالنازي القلبية والحارة لجميع من قضاوا، متمنين لجميع المجرى الشفاء العاقل، ومسجلين إناتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والمغتياال والاختفاء القسري أيا كانت مصادرها ومبرراتها. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، ونطالبها بالعمل الجدي والسريع للتوصل لحل سياسي سلمي لازمة السورية وإيقاف نزييف الدم والتدمير.

وإننا نذعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. الاستمرار بالالتزام بإيقاف العمليات القتالية، والشروع الفعلي والعمل بالحل السياسي السلمي.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركاتهم بالجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعة لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة.
3. العمل السريع من اجل إطلاق سراح كافة المختطفين من النساء والذكور والأطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة.
4. الكشف الفوري عن مصير المفقودين من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري. مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين
5. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بمساعدة الفريق الدولي من اجل الكشف عن المسببين بانتهاك قرار مجلس الامن بإيقاف العمليات القتالية.
6. رفع الحصار المفروض على المدنيين في بلدات ومدن داخل سوريا، أيا تكن الجهة التي تفرض حالة الحصار.
7. ازالة كل العراقل والتبريرات المادية والمعنوية التي تعيق وصول الإمدادات الطبية والجراحية إلى جميع القرى والمدن السورية.
8. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والانسانية للمدن المنكوبة والمهجريين داخل البلاد وخارجه وإغاقتهم بكافة المستلزمات الضرورية.
9. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسات تمييزية متفاوتة.
10. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربيهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه

بالمساوي دون أي استثناء.

دمشق 428 2016

الهيئة الإدارية للبيدرالية السورية لحقوق الانسان

www.fhrs.org

info@fhrs.org